

قانون رقم ١٢٧ لسنة ٢٠٠٠

بربط موازنة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ١٣٧٨٩١ ألف جنيه (فقط وقده مائة وسبعة وثلاثون مليوناً وثمانمائة وواحد وتسعون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ٥٣٥٠ ألف جنيه (فقط وقده ثلاثة وخمسون مليوناً وثلاثمائة وخمسون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- أجور بمبلغ ٣١٠٠٠ ألف جنيه .

- نفقات جارية وتحريلات جارية بمبلغ ٢٢٣٥٠ ألف جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحريلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ١٠١٠٠٠ ألف جنيه (فقط وقده مائة وواحد مليون من الجنيهات) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ٤٧٦٥٠ ألف جنيه (فقط وقده سبعة وأربعين مليوناً وستمائة وخمسون ألف جنيه) منه مبلغ ٢٧٦٥٠ ألف جنيه فائض مرحل .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ٣٦٨٩١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وثلاثون مليوناً وثمانمائة وواحد وتسعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ١٨٢٠٠٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ١٨٦٩١٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمبلغ ٣٦٨٩١٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وثلاثون مليوناً وثمانمائة وواحد وتسعون ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة ببراعة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتوف من البنك المركزي المصري أو غيره من البنك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٠ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في غرة ربى الأول سنة ١٤٢١ هـ

(الموافق ٤ يونيو سنة ٢٠٠٠ م) .

البرة والمناظر العامة زينة المدينة لا مستثمار